# The Burdens of Syrian Refugees and the Revitalization of the Jordanian National Identity Prerogatives An Analytical Descriptive Approach from the Perspective of Cultural Trauma

***Mohammed A. Alhourani***

Based on the theory of Cultural Trauma in deriving the damages inflicted on the prerogatives of Jordanian national identity, this study aimed at revealing the effect of the burdens of Syrian refugees on revitalizing the Jordanian national identity prerogatives. Three types of prerogatives were derived, which represented the basis of measurement on which the study instrument was based as well as the sentiments and judgments associated with the injury to national identity. The three prerogatives are as follows: first, the services; second, the economy; and third, the security. The study was conducted on a sample of (400) Jordanian householders (eastern Jordanians) who live in AL-ra,tja and AL-mafraq, the two cities in the north of Jordan, which are flooded with Syrian refugees. The results showed that Jordanian citizens have negative feelings and judgments toward the Syrian refugees. In addition, the burdens of Syrian refugees have obviously revitalized the prerogatives of national identity for Jordanian citizens, who stressed that their prerogatives (services, economy, and security) were adversely affected by the exodus of Syrian refugees. The amount of services offered to Jordanian citizens declined and became even difficult to obtain. The economic prerogatives were also adversely affected by the reduction of employment opportunities and the high cost of living in general. Similarly, security prerogatives were traumatized by the aggravation of social problems and the violation of the values and morals of the community. Jordanian citizens stressed their priority and right to obtain these prerogatives on the basis of their national identity.

**Keywords:** Syrian refugees, National identity, Cultural trauma.

# أعباء اللجوء السوري وتنشيط استحقاقات الهوية الوطنية الأردنية: مقاربة وصفية تحليلية من منظور التروما الثقافية

محمد الحوراني*

**ملخص:** هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الأعباء التي ألقاها اللجوء السوري على المواطنين الأردنيين في تنشيط استحقاقات الهوية الوطنية الأردنية، وقد استندت الدراسة إلى نظرية التروما الثقافية في اشتقاق الأضرار التي لحقت بالاستحقاقات المتعلقة بالهوية الوطنية؛ حيث اشتقت ثلاثة استحقاقات مثلت ركيزة القياس التي استندت إليها أداة الدراسة، بالإضافة إلى المشاعر والأحكام المرتبطة بجرح الهوية الوطنية، وهذه الاستحقاقات هي: أولاً: الاستحقاق الخدماتي. ثانياً: الاستحقاق الاقتصادي. ثالثاً: الاستحقاق الأمني. أجريت الدراسة على عينة مؤلفة من (400) رب أسرة أردني (شرق أردني) من مدينتي الرمثا والمفرق اللتين تزدحمان باللاجئين السوريين. وقد أظهرت النتائج أن المواطنين الأردنيين، يمتلكون مشاعر وأحكاماً قيمية سلبية إزاء اللجوء السوري، كما أظهرت النتائج أن اللجوء السوري قد نشط استحقاقات الهوية الوطنية الأردنية على نحو واضح؛ حيث أكد المواطنون تضرر استحقاقاتهم الخدماتية، بتقلص حجم الخدمات التي يتلقاها المواطن الأردني بالإضافة إلى صعوبة الحصول عليها. وتضررت الاستحقاقات الاقتصادية، من خلال اختزال فرص العمل وغلاء المعيشة بوجه عام. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستحقاقات الأمنية؛ حيث تضررت من خلال تفاقم المشكلات الاجتماعية وانتهاك قيم المجتمع وأخلاقياته. وأكدوا أولويتهم وأحقيتهم بهذه الاستحقاقات انطلاقاً من هويتهم الوطنية وإحساسهم بجرحها.

**المصطلحات الأساسية:** اللجوء السوري، الهوية الوطنية، التروما الثقافية.

## مقدمة:

اتخذ خطاب الحياة اليومية في المجتمع الأردني، مؤخراً، طابعاً سلبياً وتضمن

(*) قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، mhouranis@yahoo.co.uk ويعمل حالياً في جامعة الشارقة.

استياءً صريحاً من اللجوء السوري بعد أن تفاقمت أعباؤه وانعكست سلباً على مصالح المواطنين بصورة مباشرة. لقد نافس اللاجئون السوريون المواطنين الأردنيين في موارد رزقهم، وفي الخدمات المقدمة لهم، وتولدت مشكلات ذات طابع أمني، وقد تفاعلت هذه القضايا مع الظرف الاقتصادي الصعب وعدم اتخاذ الدولة الأردنية سياسة واضحة في إدارة اللجوء السوري؛ مما نشط استحقاقات الهوية الأردنية وأولويتها في مواجهة هذه الموجة العارمة من اللجوء، ووجهت إلى الدولة انتقادات كثيرة إزاء فوضى اللجوء التي تضرر منها المواطن الأردني. وعلى الرغم من ذلك فإن جهود البحث العلمي وكذلك جهود الإغاثة الدولية تنصب على اللاجئين بشكل أساسي وتبرز مشكلاتهم، متجاهلة مشكلات المجتمع المستضيف ومعاناته المنبثقة عن اللجوء.

إن هذه الحالة لا تتعلق بالمجتمع الأردني فقط بل هي عامة حيثما وجد لاجئون، وبهذا الخصوص يلاحظ روبرت تشامبرز Chambers أن: "البحث المتعلق باللاجئين والكتابة حولهم تبدأ دائماً، تقريباً، باللاجئين وتنتهي بهم، أما المجتمعات المستضيفة فلا تؤخذ بعين الاعتبار أو تعتبر ثانوية أو طارئة" (Chambers, 1986: 3)، كما يلاحظ ثوماس رايلي Riley في السياق نفسه: أن "العديد من المنظمات الراهنة التي تركز على اللاجئين أكثر اهتماماً باللاجئين أنفسهم من المجتمع المستضيف" (Rily, 2007: 16).

ومن هنا، فإن الاهتمام بالمجتمع المستضيف يصبح ضرورياً، وبشكل خاص، عندما يكون فقيراً ويعاني فيه المواطنون من ظروف اقتصادية صعبة ومشكلات أمنية وسياسية؛ حيث من الطبيعي أن يتساءل المواطنون عن أحقية توزيع الموارد وأولويتها على أساس الهوية الوطنية وحقوق المواطنة عندما لا يشعرون بتميزهم عن اللاجئين؛ الأمر الذي يجعل من الطبيعي اتخاذ المواطنين في المجتمع المستضيف موقفاً عدائياً من اللاجئين يعبرون فيه عن سخطهم واستيائهم. ولذلك تؤكد سوزان أولزاك Olzak: "أن هناك دليلاً مستمراً على أن التمييز ضد اللاجئين يزداد خلال فترات الركود، والأوقات الاقتصادية الصعبة" (Olzak, 1992). وتقترن عملية التمييز هذه – كما يلاحظ شورتل Shortle – مع مشاعر التفوق على أساس الهوية الوطنية (Shortle, 2012: 43).

إن انتهاك استحقاقات الهوية الوطنية يمثل – في الغالب – انكساراً ثقافياً Cultural Trauma؛ حيث يتمثل المواطنون هذه الانتهاكات ويتفاعلون معها باعتبارها تهديداً وجودياً يصيب قيمتهم الاعتبارية، وعلى هذا الأساس تحاول هذه الدراسة

مقاربة موضوع اللجوء السوري في الأردن من منظور التروما الثقافية باعتبار أن اللجوء السوري قد ينشط شعور المواطنين الأردنيين، وبشكل خاص الشرق أردنيين، باستحقاقاتهم على أساس الهوية الوطنية التي باتت صورية لا تحظى بتميز أو أولوية في خضم التنافس الاقتصادي والاجتماعي الذي تخوضه مع الهويات اللاجئة الأخرى في المجال العام. ولذلك يوضح جفري ألكسندر Alexander أن: "التروما لا تنتج عن الألم الذي تجربه الجماعة، بل هي ناتجة عن عدم الارتياح الحاد الذي يدخل إلى جوهر حس الجماعة بهويتها" (Alexander, 2004: 10).

وبناءً على ما تقدم، تتمحور **مشكلة الدراسة** حول خمسة محاور أساسية مستوحاة من نظرية التروما وتجسد الفكرة الأساسية بصورة تكاملية: الأول: جملة المشاعر العامة التي تجسد استياء المواطنين الأردنيين ومخاوفهم. الثاني: يمثل أحكاماً عامة حول خصائص اللاجئين وجدارتهم كما يلاحظها المواطنون الأردنيون. بينما المحاور الثلاثة الأخرى تمثل ثلاثة استحقاقات للهوية الأردنية؛ أي وفق نظرية التروما المرتبطة بجوهر حس الأردنيين بهويتهم، وتحرضها أعباء اللجوء السوري التي تقع على كاهل المواطن الأردني، وهي: أولاً – **الاستحقاق الخدماتي**: ويتمثل بجملة الخدمات التي يتلقاها المواطن الأردني مثل المياه، والصحة، والتعليم، والمرافق العامة. ثانياً – **الاستحقاق الاقتصادي**: ويتمثل بفرص العمل المتاحة، وكلفة السلع والمساكن، والرواتب في المهن الحرة. ثالثاً – **الاستحقاق الأمني**: وينعكس في الاستقرار الاجتماعي، وصيانة تقاليد المجتمع واحترام أعرافه وأخلاقياته العامة.

إن تضرر هذه الاستحقاقات نتيجة تفاقم اللجوء السوري وتزايد أعبائه، وعدم صيانتها في المجال العام، يقترن – دون شك – بجرح هوية المواطنة وأولويتها؛ مما يثير تساؤلات عميقة لدى المواطنين الأردنيين حول معنى المواطنة، وأحقيتها، وأولويتها الوجودية في موطنها. ومن هنا، تبرز **أهمية الدراسة** الراهنة؛ حيث لا تتناول اللجوء السوري كحادثة ذات نتائج مجردة، أو أنها تمثل انكساراً للسوريين فقط، بل كحادثة ذات نتائج تمثل انكساراً (تروما) للهوية الوطنية الأردنية من خلال انتهاك استحقاقاتها كما يقرر ذلك المواطنون أنفسهم. وهذا الطرح يبرز الأساس المصلحي الذي تستثار بموجبه الهوية الوطنية؛ بحيث لا تبدو الهوية الوطنية متعالية على المجتمع والتاريخ، إنما متفاعلة مع ديناميات الواقع المعيش والامتيازات

التي يوفرها. بالإضافة إلى ذلك فإن الدراسات حول اللاجئين السوريين في الأردن بمجملها قليلة، وقد تركز معظمها حول اللاجئين أنفسهم.

وكما هو واضح ثمة تضمين مهم فيما تبرزه أهمية الدراسة، وهو أن المسؤولية الأخلاقية المرتبطة بصيانة استحقاقات الهوية الأردنية لا تقع على عاتق اللاجئين السوريين أنفسهم، بل تقع على عاتق الدولة الأردنية من حيث ضبط المجال العام وتنظيمه؛ بحيث لا تسمح بتضرر مصالح المواطنين، كما توفر للاجئين احتياجاتهم الأساسية وتقنن دخولهم إلى المجال العام وتنظمه. ولكن ضعف إمكانيات الدولة الأردنية بالإضافة إلى تراخيها وتشريع الأبواب أمام اللاجئين جعل اللاجئين في واجهة المشهد المجتمعي الذي تبدو فيه مصالح المواطنين مهددة؛ مما جعلهم هدفاً سهلاً ومباشراً لاستياء المواطنين وتحميلهم المسؤولية.

## تساؤلات الدراسة:

وهكذا، بالاستناد إلى ما تقدم تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أولاً: ما طبيعة المشاعر التي يمتلكها الأردنيون للاجئين السوريين؟

ثانياً: ما الأحكام العامة التي يطلقها المواطنون الأردنيون على اللاجئين السوريين؟

ثالثاً: هل نشط اللجوء السوري الاستحقاقات الخدماتية للهوية الوطنية الأردنية؟

رابعاً: هل نشط اللجوء السوري الاستحقاقات الاقتصادية للهوية الوطنية الأردنية؟

خامساً: هل نشط اللجوء السوري الاستحقاقات الأمنية للهوية الوطنية الأردنية؟

سادساً: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تنشيط استحقاقات الهوية الوطنية تعزى إلى متغيرات الدراسة؟

## التعريفات الاجرائية:

**أولاً – الهوية الوطنية**: تشير إلى الإطار المرجعي الذي يعرف أعضاء المجتمع أنفسهم من خلاله تعبيراً عن الانتماء والولاء، ويتضمن مشاعر إيجابية إزاء الجماعة الوطنية، وشعوراً بالتميز عن الجماعات الأخرى، ويبنى على استحقاقات ومصالح

تتحقق من إعادة إنتاجه والحفاظ عليه. ووفق مقتضيات الدراسة الراهنة فإن الهوية الوطنية تبنى على ثلاثة استحقاقات، هي: الخدماتي، والاقتصادي، والأمني.

**ثانياً – الاستحقاق الخدماتي**: ويشير إلى حق المواطن الأردني بتلقي الخدمات الأساسية التي يدفع مقابلها ضريبة للدولة، من قبيل الخدمات الصحية والعلاجية، والتعليمية، والمياه، والنظافة؛ بحيث يشعر المواطن بكفاية ما يتلقاه من خدمات، وتميزه عن غيره بتلقيها.

**ثالثاً – الاستحقاق الاقتصادي**: ويجسد حق المواطن بالحصول على فرصة عمل، ودخل يكفيه لسد حاجاته الأساسية، وتوافر السلع والبضائع بأسعار مناسبة، وكذلك توافر المسكن بما يتوافق مع مستوى الدخل؛ بحيث يشعر المواطن بالرضا وبالتميز في كفاية متطلباته الاقتصادية.

**رابعاً – الاستحقاق الأمني**: ويمثل شعور المواطن بالاستقرار الاجتماعي وعدم الخوف على ممتلكاته واستحقاقاته، والشعور بأن أعراف مجتمعه وتقاليده، وأخلاقياته العامة مصونة من أية انتهاكات تقوم بها جماعات خارجية.

**خامساً – التروما الثقافية**: تشير إلى الانكسار أو الأزمة الطاحنة التي تتعرض لها الهوية الوطنية نتيجة انتهاك استحقاقات المواطنة المتمثلة بالاستحقاق الأمني، والخدماتي، والاقتصادي.

## أعباء اللجوء السوري.. مواجهة استحقاقات المواطنة والهوية الأردنية:

لم تكن الهوية الأردنية عبر المسار التاريخي لتشكل المجتمع والدولة متفردة في المكان والزمان، بل كانت باستمرار في مواجهة هويات أخرى قادمة إليها من الخارج. وعلى سبيل المثال، عندما قدم الشركس إلى الأردن عام 1878 أرسل إليهم زعماء بني صخر – السكان الشرق أردنيين الأصليين في المكان – رسولاً يبلغهم بضرورة رحيلهم؛ إذ إنهم لا يحتملون وجود أغراب يتصرفون بالأرض قرب مضاربهم، ولا سيما أنهم يعتبرون تلك الأرض مراعي لمواشيهم وأغنامهم. (حغندوقة، 1985: 45–48) وقد دارت بين الطرفين معارك طاحنة. وبعدها دخلت الأردن أقليات أخرى مثل الشيشان، والدروز، والأكراد، والأرمن، والتركمان.

ونتيجة لحرب سنة 1948 (الحرب العربية الإسرائيلية الأولى) تضاعف عدد سكان الأردن من نحو أربعمائة ألف نسمة إلى ثلاثة أضعاف ذلك العدد بصورة مفاجئة؛ فأصبح عدد السكان (1360000) نسمة، وقد أضاف ضم الضفة الغربية

(450000) نسمة، وبعد حرب حزيران قدر مجمل عدد النازحين بـ (467) ألفاً. إن الزيادة في عدد السكان ولدت ضغوطاً على الحكومة لكي تجد مصادر استخدام وعمالة للسكان من أبناء الضفتين. كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية منحت الجنسية لجميع الفلسطينيين من الضفة الشرقية والغربية فوراً ومنحتهم جميع الحقوق المتعلقة بالمواطنة؛ بحيث أتاح الأردن للفلسطينيين فرصاً عريضة للاندماج في الحياة السياسية والاقتصادية (مهنا، 1989: 87–89).

وبعد الحرب على العراق عام 2003 تدفقت موجات اللاجئين العراقيين إلى الأردن، إلى أن بلغ عددهم عام 2013 ما يقارب (451,700) ألفاً، والذين يتلقون المساعدات (29) ألفاً. (فاخوري، 2013)، ومنذ اندلاع الثورة السورية عام 2011 تدفقت موجات اللجوء السوري إلى الأردن في سياق من الفوضى وتزايد المخاوف من الأعداد والأعباء سواء بالنسبة إلى من هم داخل المخيمات أو من هم خارج المخيمات، وتقدر الحكومة الأردنية عدد اللاجئين السوريين بمليون ومائتي ألف، بينما تصر المنظمات الدولية والدول المانحة على بناء حساباتها على تقدير العدد بـ (650) ألفاً (الخيطان، 2014).

إن التنوع والاختلاف يمثل مصدر ثراء للمجتمع، وبالفعل فإن معظم الهجرات وموجات اللجوء قد قدمت إضافة نسبية للمجتمع الأردني على صعيد ثقافي، وخبراتي، وأحياناً اقتصادي، ولكن – بوجه عام – احتاج اللاجئون إلى توافر موارد إضافية، وخدمات، وفرص عمل، وجهود إدارية وضبطية أكبر على المستويات كافة. وفي ظل محدودية جميع هذه الإمكانيات ظهر اللاجئون باعتبارهم "**أعباء**" على كاهل الدولة والمواطن؛ حيث ازدادت مستويات الطلب على الحاجات والإشباعات، وازدادت حدة الازدحام والمنافسة عليها.

وهكذا، أخذ المواطنون الأردنيون يستشعرون الإجحاف بعد كل موجة لجوء عبر الزمان والمكان، وبشكل خاص بعد موجة اللجوء السوري الأخيرة التي غمرت المجتمع باللاجئين بلا إستراتيجية أو تخطيط يوازن بين مصالح المواطنين ومصالح اللاجئين. وقد أدى هذا الظرف الوجودي إلى تنامي نزعة التضمين Enclusion والاستبعاد Exclusion على أساس التمايز بين "نحن" و"هم"؛ أي "أردني" و"غير أردني" في المجال العام للمجتمع. وارتفعت مع هذه النزعة الانقسامية حدة الشكوى، والتذمر، والاستياء، إلى درجة خروج المواطنين في أماكن

مختلفة من الأردن للمطالبة بترحيل اللاجئين السوريين، كما هو الحال في مدينة المفرق وإربد شمالاً ومدينة الطفيلة جنوباً (انظر: سرايا، 2014). بطبيعة الحال لم تكن هذه المسألة محل إجماع من قبل الأردنيين ولم يخرج الأردنيون جميعاً للمطالبة بترحيل السورين، لكن الغالبية العظمى من الأردنيين باتوا يشعرون بأن الأزمة تتفاقم وأنها خارجة عن السيطرة وبشكل خاص بعد إعلان رئيس الوزراء الأردني محافظات الشمال – وبشكل محدد إربد والمفرق وعجلون – مناطق منكوبة نتيجة الضغط الهائل على الخدمات والمشكلات التي تمخضت عن كثافة اللاجئين السوريين فيها؛ حيث تصنف بعض المناطق في مدينة إربد بـ"السوداء" نتيجة المشكلات الاجتماعية والأمنية التي ترتبت على تكدس اللاجئين فيها (الدستور، 4 نيسان، 2013).

تبعاً لذلك، ظهر في المجال العام خطاب اجتماعي– سياسي، رسمي وشعبي قلق على الهوية الوطنية الأردنية واستحقاقاتها؛ فالأردنيون ليسوا أغلبية (لا بالمعنى الكمي ولا من حيث النفوذ)، وليس ثمة ما يميزهم عن غيرهم كمواطنين أو أصحاب مكان، ولا يسيطرون على مجريات الأحداث داخل مجتمعهم، ولا يحركون ساكناً إزاء افتقادهم أولوية مكاسب المواطنة في وجه الموجة العارمة من اللجوء. إن سؤال الهوية الوطنية وشرعية استحقاقاتها يثير أزمة شرعية ثقافية حقيقية، تتمحور حول كيفية تعريف المواطنين لأنفسهم أو بصورة أدق تعريف "النحن الأردنية" Jordanian We-ness بالاستناد إلى حقوقها (العملية) المبنية على المواطنة، وعلاقتها بالدولة، والاعتبارات الرسمية، والدستورية، والقانونية التي تقوم عليها.

إن الدراسات التي اهتمت باقتصاديات اللجوء السوري إلى الأردن تظهر بوضوح خطورة الوضع الراهن؛ فتقدر إحدى الدراسات التي أعدت عام 2012 تحت إشراف المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين على الأردن – أن الكلفة المالية للجوء السوري على الاقتصاد الأردني خلال العامين 2012، 2011 تقدر بـ (590,100,000) مليون دينار أردني، أي ما قيمته (832) مليون دولار، وتشكل نحو3% من الناتج المحلي الإجمالي. وأظهرت الدراسة أن 75%–80% من اللاجئين يتركزون في المحافظات؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة سكانية مفاجئة في الأردن تصل إلى 3% عام 2012، وأن 51% من اللاجئين إناث و20% أطفال ما دون أربع سنوات، وقد استقبل

الأردن 14 ألف طالب سوري في المدارس الحكومية واستوعبت المدارس الخاصة نحو700 طالب، وقدرت الدراسة المجموع الكلي لتكاليف الأزمة على قطاع التعليم بنحو (14,225) مليون دينار، وعلى الرعاية الصحية بـ (15,924)مليون دينار، والطاقة (38,807)مليون دينار، وقطاع المياه (20,312)مليون دينار، بالإضافة إلى ذلك قدرت فرص العمل الضائعة على الأردنيين نتيجة هذه الأزمة بـ (38) ألف فرصة عمل (الوزني وآخرون، 2012).

بحلول عام 2014 تضاعفت حدة الأزمة أكثر من مرة، وتفاقمت الأعباء التي يتحملها المواطن الأردني، وبشكل خاص في المحافظات ذات الكثافة العددية من اللاجئين؛ فضمن الاجتماعات التي عقدت بين وزارة الداخلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP استعرض محافظ مدينة إربد انعكاسات الأزمة على النحو الآتي: بلغت نسبة إشغال المستشفيات في المحافظة 100%، وقد بلغت قيمة الدعم الحكومي لهذا القطاع (32,4) مليون دينار للسنة الواحدة، وأصبحت المحافظة بحاجة إلى أربعة مستشفيات إضافية وثمانية مراكز صحية شاملة. هناك (31,656) ألف طالب وطالبة سورية على مقاعد الدراسة في المحافظة؛ مما دفع إلى العودة لنظام الفترتين الصباحية والمسائية. وقد دخل قطاع المياه أزمة خانقة نتيجة الضغط الشديد؛ حيث تناقصت حصة المواطن الأردني من المياه بنسبة (20%)، كما أشار المحافظ إلى وجود مظاهر سلبية انعكست على الواقع الأمني والأمن المجتمعي نتيجة قيام اللاجئين بالاحتجاجات نظراً لتدني الخدمات المقدمة لهم. وارتفع عدد القضايا التي يعالجها الأمن العام بنسبة (8%)، بالإضافة إلى ذلك تسرب ما بين (30–35) ألف لاجئ سوري إلى سوق العمل في مدينة إربد وحدها، وحلوا محل العمالة الأردنية؛ الأمر الذي أسهم في رفع نسبة البطالة وانخفاض نسبة الإيرادات لخزينة الدولة بقيمة (11) مليون دينار سنوياً، وارتفعت نسبة استهلاك الأدوية والعلاجات والمحروقات وجميع قطاعات الدعم اللوجستي بنسبة (30%). وبين المحافظ أن تكلفة فاتورة الطاقة في محافظة إربد وحدها بلغت (46,56) مليون دينار، والغاز المنزلي (18) مليون دينار، ودعم الخبز للاجئين السوريين (15) مليون دينار، وارتفعت بدلات إيجار المنازل بنسبة (100%). (التل، 2014، انظر: السياسي، 2014)

وتجدر الإشارة إلى أن فئة من المواطنين الأردنيين أنفسهم قد أسهموا في

زيادة حدة الأزمة، وبشكل خاص أصحاب العمل وأصحاب العقارات، في ظل غياب سياسة فعلية لتنظيم علاقة اللاجئين بالمجتمع. لقد أدى دخول اللاجئين إلى سوق العمل إلى خفض الأجور؛ فاللاجئ السوري يعمل بأجر لا يتعدى (141) دولاراً في الشهر بينما الحد الأدنى للأجور في الأردن (286) دولاراً، وما زاد اعتماد أصحاب العمل على السوريين شهرتهم بأنهم تجار وحرفيون مهرة. (زعرور، 2013)، وفي كلمة ألقاها رئيس الوزراء الأردني في أعمال الدورة 103 لمؤتمر منظمة العمل الدولية، ذكر أن آثار اللاجئين السوريين امتدت إلى عمالة الأطفال؛ حيث فاقم عمل الأطفال اللاجئين غير المنظم في سوق العمل من مشكلة عمالة الأطفال في الأردن. (رأي اليوم، 2014)، بالإضافة إلى ذلك زاد متوسط أجور البيوت في الأردن من (212) دولاراً شهرياً إلى ضعف المبلغ، وهو ارتفاع عجز الأردنيون عن مجاراته، وتطور الأمر إلى احتجاجات عام 2013؛ حيث نصب بعض الأردنيين خياماً في محافظة المفرق وكتبوا عليها "مخيم النازحين الأردنيين". (زعرور، 2014).

نلاحظ من خلال ما تقدم أن موضوعية الآثار الناجمة عن اللجوء السوري وزخمها، قد ولدت حالة من التوافق بين الخطاب السياسي الرسمي والخطاب الشعبي، على الرغم من تباين منطلقات كل منهما وغاياته؛ فالخطاب الرسمي يتهم المجتمع الدولي بالتقصير إزاء قضية اللاجئين السوريين في الأردن، ويستحثه على تقديم المساعدات، بينما الخطاب الشعبي يجسد واقع المعاناة التي يعيشها المواطن ويعبر عن استيائه وامتعاضه من تقصير الحكومة في إدارة الموقف وضبطه. إن استضافة اللاجئين تمثل مرتكزاً أيديولوجياً يعد أحد المرتكزات التي قامت عليها فلسفة الحكم عند تأسيس الدولة الأردنية، ولذلك فإن سياسة "تشريع الأبواب" تكاد تحظى بتوافق وطني، ولكن توجيه هذه السياسة وإدارتها؛ بحيث تصون مصالح المواطنين الأردنيين، وبشكل خاص ذوي الأصول الأردنية – هو الذي حرض الارتداد إلى استحقاقات الهوية الوطنية الأردنية عبر المسار التاريخي. ولذلك فإن الانكفاء على الهوية الوطنية، في الوقت الذي تزاحمت فيه الهويات الوافدة على قدم وساق في المجال العام، هو من قبيل إنتاج حق المواطنة التاريخي وتميزه، وليس من قبيل التضامن الداخلي أو إلغاء التمايزات الجهوية والانتمائية الفاعلة أصلاً قبل تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن. ومن هنا يلاحظ وهيب الشاعر في كتابه **الموسوم: الأردن...إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية** أن: "تأجج الهوية الوطنية

وتوترها وتشددها يواكب حالات الاهتزاز الأمني الكلي الناجم عن المخاطر والأطماع الخارجية أكثر من حالات التفسخ الداخلي ومخاوفه...؛ مما يشير إلى أن صيغة الهوية الوطنية هي التمايز من الغير أكثر من التماهي الداخلي، وأنها إحساس سلبي نحو الخارج أكثر مما هي إحساس إيجابي نحو الداخل". (الشاعر، 2004: 18).

إن تفاعل التجارب التاريخية للأردنيين مع الواقع الراهن للتنوع واللجوء السوري، وكذلك مع الافتراضات المستقبلية حول الوضع في سوريا يعمق المخاوف حول استحقاقات الهوية الوطنية، وبشكل خاص عندما يرون التغلغل العميق والواسع للاجئين السوريين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. لقد بات السوريون يؤسسون أعمالهم ومشاريعهم الخاصة ويؤسسون الروابط الاجتماعية والمناطقية والجمعيات؛ مما يشي بعدم عودتهم إلى سوريا حتى لو تحقق الاستقرار هناك. وبطبيعة الحال فإن دخولهم الأردن لم يكن مشروطاً بعودتهم، علماً بأن هناك ما يقارب (500) ألف سوري في الأردن قبل الثورة.

**وفي ضوء ما تقدم يمكن تقديم الاستنتاجات الآتية:**

**أولاً:** إن اللجوء السوري إلى الأردن يفوق الإمكانات الفعلية للدولة والمجتمع حتى مع حصول الأردن على المنح والقروض والمساعدات. ومن ثم فإن اللجوء السوري يظهر بصورة عبء ذي أبعاد مختلفة يوثقها الواقع المعيشي للمواطن الأردني، وخطاب الحياة اليومية.

**ثانياً:** يتحمل المواطن الأردني العبء الأكبر المترتب على اللجوء؛ حيث انخفضت حصته من الخدمات، وتضاءلت أمامه فرص العمل المتاحة، بالإضافة إلى تزايد مستويات الاضطراب الأمني من حوله. وقد بدأ المواطن يستشعر هذا العبء والضيق ويعبر عن غضبه واستيائه.

**ثالثاً:** الحكومة الأردنية تشارك المواطنين الرأي حول سوء الوضع والافتقار إلى الامتيازات، وتعترف بحجم الأعباء التي يتلقاها المواطن نتيجة اللجوء السوري، ولكنها لم تتخذ أي موقف جاد يحمي مصالح المواطن ويحفظ حقوقه أو يجعله في وضع متميز في مكاسبه.

**رابعاً:** إن ازدواجية موقف الحكومة من قضية اللجوء السوري عملت على تنشيط استحقاقات المواطنة، وبشكل خاص لدى المواطنين الشرق أردنيين؛ حيث باتوا في موقف إدراكي مغترب حول إبعاد هويتهم الوطنية وأحقيتهم في موطنهم.

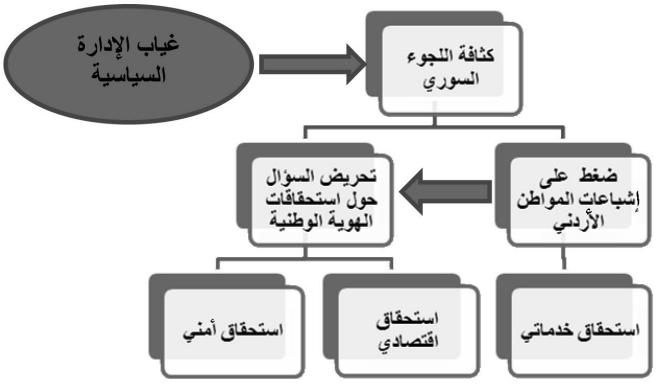


**شكل(1): اللجوء السوري وتنشيط استحقاقات الهوية الأردنية**

## نظرية التروما الثقافية.. اللجوء السوري وأزمة الهوية الوطنية الأردنية:

إن الفكرة الأساسية في نظرية التروما، بتوجهاتها ومستوياتها التحليلية المختلفة، تدور حول تعرض الناس للأذى في جوانب وجودهم الاجتماعي. إن تشكل التروما (الجرح) لا ينفصل عن إدراك الناس للأحداث التي تهدد عالمهم المعيشي؛ فتفسيرهم للحادثة على أنها جارحة وتعبيرهم عن ذلك في خطابهم اليومي هو الذي يضفي عليها معنى الجرح أو الانكسار، ومن هنا فإن التروما لا تمثل وجوداً طبيعياً بل تبنى اجتماعياً.

يقول جفري ألكسندر Alexander: "تحدث الناس بشكل مستمر عن تعرضهم للأذى بموجب خبرة أو حادثة أو تصرف أو تحرش أو انهيار مفاجئ أو خبرة تغير وتحول اجتماعي، وكذلك وظف الناس بشكل مستمر لغة التروما ليفسروا ما حدث، ليس لهم، ولكن للجماعات التي ينتمون إليها. إن الفاعلين يصفون أنفسهم بأنهم تأذوا عندما تتغير بيئتهم بشكل مفاجئ بطريقة غير مرحب بها، ولم تشهد من قبل؛ بمعنى آخر، نحن نعلم من اللغة العادية أننا بصدد شيء ما نجربه على نطاق واسع ويفهم بالبديهة، إن هذا التجذر في عالم المعيشة اليومي هو التربة التي يزهر فيها كل مفهوم علمي، وبالنسبة إلى التروما ليست شيئاً يوجد بشكل طبيعي، ولكنها شيء يبنى من قبل المجتمع. (Alexander, 2004: 2).

إن الأحداث المولدة للانكسار الثقافي Traumatic قد تنطوي على خصائص

عامة، ولكن الاستجابة للأحداث وتعريف أعراضها يعبر عنها في سياقات ثقافية معينة، ولذلك فإن فهم الجوانب الثقافية لعمل التروما على مستويات متعددة – الفرد، والجماعة، والمجتمع المحلي، والمجتمع العام– تعتبر مسألة حيوية. ومن هنا، فإن تعريف التروما يجب أن يتوافق مع السياق الثقافي الذي ينبثق منه (Higson-smith, 2002).

وانطلاقاً من هذا الاعتبار، يؤكد وايت White أن نظرية التروما الثقافية، في أحسن الأحوال، ليست محددة، وتساعد في تحديد سياقية Contextualize الثقافات المتباينة من حيث الاقتصاد، والتنظيم، والمؤسسات الاجتماعية والتكنولوجية. إن هذه النظرية تقدم إطاراً عملياً للعمل مع الاضطرابات التي تتعرض لها الثقافة الأصل من ثقافة قادمة إليها، وهذه الاضطرابات قد تكون لها تأثيرات عميقة وطويلة الأمد، وفي بعض الحالات تعيد تعريف إحدى الجماعتين أو كلتيهما حرفياً (White, 1991)، إن هذه الطروحات تتنكر للطروحات الميكانيكية حول التروما من قبيل النظرية العامية Lay Theory التي توضح أن "الناس يحتاجون الأمن، والنظام، والحب، والتواصل، وإذا حدث ما يقوض هذه الحاجات بحدة؛ فإن الناس يتعرضون للأذى" (see, Alexander, 2004)، وكذلك نظرية التروما الوطنية National Trauma التي تعتبر التروما ردة فعل للفرد والجماعة لحادثة تهز مرتكزات العالم الاجتماعي، ومن ثم، فإن الحادثة تعتبر جارحة؛ لأنها غير عادية وتخلق التمزق والتغير الجذري في فترة قصيرة من الزمن (Neal, 1998: 3,9-10).

ويمكن توضيح الحالة الأردنية انطلاقاً مما تقدم بالنظر إلى تطور الأحداث وتفاعلها التاريخي بين الثورة السورية وما تبعها من لجوء، والمجتمع الأردني؛ فعند بداية الأزمة عام 2011 استقبل الأردنيون اللاجئين السوريين بكل رحابة صدر، وشاركوهم همهم ومعاناتهم، وكثير من الأردنيين تبرعوا لهم بمساكن، وجمعوا لهم التبرعات العينية والنقدية، وكانت هناك توقعات بأن النظام السوري سوف يسقط بسرعة كما سقطت الأنظمة العربية الأخرى التي شهدت مجتمعاتها ثورات، ومن ثم فإن السوريين سوف يعودون إلى بلدهم. ولكن بعد أن طالت الأزمة السورية وتعقدت داخلياً، وتزايدت أعداد اللاجئين بصورة تفوق كل التوقعات، أخذت تفسيرات الأردنيين اتجاهاً آخر، وبدؤوا يشعرون بأن عالمهم المعيشي مهدد وأن

هويتهم الوطنية تضمحل واستحقاقاتها تنتهك اعتبارياً ومادياً؛ الأمر الذي حول مفاهيم الأخوة والجيرة، ومساعي الضيافة والترحيب رأساً على عقب.

وهذه الحالة تتفق مع فرضية "قوة التهديد" التي صاغها هوبكنز Hopkins حول الظروف التي يتشكل فيها العداء للاجئين والمهاجرين؛ فتقول هذه الفرضية: إن "حضور الجماعة الخارجية بأعداد كبيرة يولد منافسة حول المصادر النادرة، كما يولد العداء المحلي. إن المشاعر المعادية للاجئين تكون أعلى في مجالات ذات تركيز أعلى بالمهاجرين؛ حيث تكون المنافسة الاقتصادية والسياسية أكثر وضوحاً" (Hopkins, 2010: 41).

لقد أدى السياق الثقافي دوراً بالغ الأهمية في تعريف اللجوء السوري على أنه جرح ثقافي، وبشكل خاص في ظل الوضع الاقتصادي والخدماتي المتردي الذي يعانيه الأردنيون. وكما يلاحظ ستام وحسان Stamm & Hussan: أنه عندما تتأذى الثقافة وتتعرض للجرح – سياق التعريف الذاتي للجماعة – يتأذى الناس في هذا السياق، بما في ذلك مقدرتهم على دعم اقتصادهم، وعندما يمضي يوم المرء بالبحث عن الطعام والماء الصالح للشرب والمأوى الأساسي والأمن المعقول والحاجات الصحية – فإن نشاطات العيش اليومي تتخطى قدرة المرء على أن يكون متنبهاً لمهام أخرى إنتاجية، ومن الصعب إدامة التنمية الاقتصادية (Stamm & Hussan, 2003).

ولكن بالمقابل، تؤكد كالافيتا Calavita: أن الفشل الاقتصادي للمواطنين قد ينطوي على مظالم رمزية يستخدم فيها اللاجئون كأكباش فداء، وبشكل خاص عندما يكون المواطنون غير سعداء بوجود اللاجئين، ولذلك يمكن فصل المزاعم والادعاءات التي يطلقها المواطنون عن النتائج الاقتصادية المترتبة على وجود اللاجئين (Calavita, 1996).

حقاً، إن عملية تمثل الحادثة على أنها جرح ثقافي لا تخلو أحياناً من مبالغات، ولكن في كل الأحيان ثمة أساس موضوعي ترتكز عليه عملية التمثل وما يصحبها من مبالغة، وبالفعل استخدم اللاجئون السوريون كشماعة تعلق عليها مظاهر الفشل الاقتصادي، والاضطراب، والازدحام، ونفاد السلع أو ارتفاع أسعارها وغير ذلك، وكلها تعتبر حقائق نسبية، لكن غض الطرف عن دور المواطنين الأردنيين والإدارة السياسية في تعظيم هذه المظاهر لا يقدم الحقيقة الكاملة.

ومن هنا، وصفت التروما الثقافية من قبل المنظرين بأنها: تتضمن عزواً للمسؤولية وتماهي الضحايا، كما أنها عبء ذو تأثير سلبي يهدد الوجود الاجتماعي، وينتهك واحدة أو أكثر من مسلماته (Eyerman, 2001)، ووصفت كذلك بأنها تظهر حيث تتعرض الهيبة الإنسانية للخطر، وتكشف عن جميع للمعوقات الوظيفية (النتائج السلبية) Functional Dysfunctions (Stamm, et al., 2003)، وكذلك بأنها تصيب بأنها تصيب الوجود الفيزيقي للناس، والملكية، والمكان، وتهاجم بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يشكل الثقافة، والاقتصاد، والدولة (Petschauer & Isaenko, 2002)، إذن، يتضح أنه على الرغم من موضوعية هذه الأوصاف وحقيقتها فإنها لا تخلو من عزو ومبالغة وإفراط في المعنى، ومع ذلك، فإن نظرية التروما الثقافية لا تقدم طرحاً واضحاً حول آلية فصل الادعاءات والمزاعم والمبالغة عن الحقيقة الموضوعية.

إن المبالغة في تحميل اللاجئين مسؤولية الأوضاع المتردية، قد لا يتعارض أحياناً مع مبدأ المسؤولية الأخلاقية المفترضة إزاء اللاجئين، خاصة أن الظرف الموضوعي يستلزم مسؤولية أخلاقية إزاء المواطنين أنفسهم. ومن هنا، فإن تفاقم حجم المعاناة لدى المواطنين، يجعلهم يفشلون في تحقيق موقف أخلاقي، ويمكن أن يدفعهم هذا الوضع إلى إنكار معاناة اللاجئين، أو تركهم يعانون وحدهم. بل يمكن أن يحملونهم مسؤولية معاناتهم، وبهذا الخصوص يقول ألكسندر: "بإنكارهم واقع معاناة الآخرين، لا يعمل الناس فقط على إخلاء مسؤوليتهم عن هذه المعاناة، ولكنهم يلقون مسؤولية معاناتهم على أولئك الآخرين" (Alexander, 2004: 1).

ولكن الأصل هو مشاركة الآخرين معاناتهم والوقوف إلى جانبهم، وإنكار هذه المعاناة لا يتم فوراً بل يتخذ مساراً تطورياً كما حدث في الحالة الأردنية مع اللاجئين السوريين، إن هذه الحقيقة جعلت العلماء يفترضون أساساً بأن "مفهوم التروما الثقافية يظهر مجالاً منبثقاً ومتنامياً للمسؤولية الاجتماعية والفعل السياسي... فالناس عندما يحددون سبب التروما يفترضون المسؤولية الأخلاقية، ومن ثم يعرفون علاقاتهم التضامنية بطريقة تسمح لهم بمشاركة الآخرين معاناتهم" (Alexander, 2004: 1).

وفي ضوء ما تقدم، تولد التروما الثقافية تمايزاً اجتماعياً في المجال العام للمجتمع، وعلى الرغم من انبثاق هذا التمايز عن مشاعر سلبية لدى المواطنين، فإنه

يتضمن توجهاً إيجابياً حول التذكير بالهوية الوطنية وإعادة بنائها. وفي محاضرة ألقاها سملسر Smelser في الأكاديمية القومية للعلوم 29/ أبريل/ 2002 حول التروما الثقافية أشار إلى أنها تحرض النزعة الوطنية والوحدة والتعبئة القومية، على الرغم من أنها تجعل الناس يشعرون بالسوء. (انظر: رث والاس وألسون وولف، 2010: 118).

وفي السياق نفسه يذهب ألكسندر إلى أن تجربة التروما الثقافية وتمثلها تتضمن إعادة تنقيح Revision للهوية الجمعية؛ حيث إن الهويات تبنى بشكل مستمر وتصان في مواجهة الحاضر والمستقبل، وكذلك بإعادة بناء الماضي العميق للجماعة (Alexander, 2004: 22).

**وبالاستناد إلى ما تقدم يمكن تقديم الاستنتاجات التالية بما يتوافق مع الحالة الأردنية، ويسهم في تشكيل أداة الدراسة:**

**أولاً:** تعتبر التروما الثقافية حادثة يعتبرها المواطنون أنها جارحة ومؤذية لوجودهم الاجتماعي أو أحد جوانبه، وفي الحالة الأردنية فإن اللجوء السوري يمثل هذه الحادثة بأعبائها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

**ثانياً:** تبنى التروما اجتماعياً، وهذا يعني أنه ليس كل حادثة تعتبر تروما ثقافية، إلا إذا فسرها المواطنون كذلك، ومن خلال الخطاب الشعبي في الحياة اليومية تظهر ملامح هذا التفسير، وقد أظهر الخطاب الشعبي والرسمي في الأردن أن اللجوء السوري حادثة عمقت معاناة الأردنيين وزادت ظروفهم سوءاً.

**ثالثاً:** تقترن التروما الثقافية بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والفعل السياسي، وهذا يقتضي تماهي المواطنين مع معاناة الآخرين، وتدخل الدولة إيجابياً لتخفيف معاناتهم. وفي الأردن وضعت الدولة المواطنين أمام موقف أخلاقي صعب لم يتمكنوا من الاستمرار في تشييده، نسبياً؛ نظراً لمعاناتهم ولوضعهم الاقتصادي والمعيشي الصعب، ونظراً لتفاقم أزمة اللجوء السوري وطول الفترة الزمنية التي انقضت وأبعادها المستقبلية.

**رابعاً:** ترتبط التروما الثقافية باستحقاقات المواطنة، ومن ثم بالهوية الوطنية وتعيد تنقيحها؛ حيث تحرض النزعة الوطنية والحس التضامني في مواجهة المخاطر الراهنة والمستقبلية التي تهدد الوجود الاجتماعي والهوية المرتبطة به،

ولذلك فإن اللجوء السوري المنافس للمواطنين الأردنيين في شتى المجالات يثير السؤال حول النحن الوطنية الأردنية واستحقاقاتها.

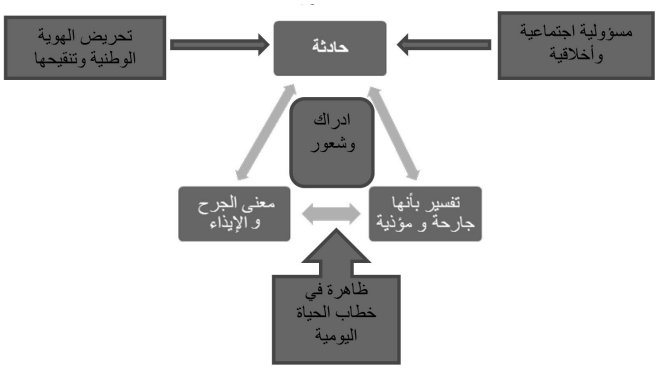


**شكل(2): تشكيل التروما الثقافية**

## الدراسات ذات الصلة بالموضوع:

تبين الدراسات العلمية في السياقات كافة أن هناك عداءً واسعاً من قبل المواطنين إزاء اللاجئين والمهاجرين بسبب العبء الذي يلقيه اللجوء على مستحقاتهم في مجتمعاتهم، ولكن ثمة تباينات في المتغيرات التي تحكم مستوى العداء للاجئين؛ فقد أظهرت الدراسات أن المواطنين، بصرف النظر عن مستواهم الاقتصادي، يظهرون العداء والمعارضة للاجئين ذوي العمالة ذات المهارة المتدنية Low-skilled أكثر من ذوي المهارة العالية (Hainmueller & Hiscox, 2010)، وكذلك أن مكانة اللاجئ ترتبط بمكانة بلده الأصل (Barreto, 2007)، كما أن تاريخ البلد في التعامل مع اللاجئين، وأعداد اللاجئين الموجودين فيه أصلاً – يؤدي دوراً مهماً في تحديد مستوى العداء أو الترحيب باللاجئين (Crisp, 2002)، وتوثق الدراسات نوعاً من التعارض بين سياسات معاملة اللاجئين التي تقودها النخب السياسية، والنزعة الوطنية لدى الجماهير الشعبية المتمسكة بالحفاظ على الهوية الوطنية؛ حيث يقيد هذا التعارض سياسات الانفتاح على اللاجئين، ومقاربات التكيف الثقافي واللغوي (Barker, 2007).

وعلى المستوى المحلي أظهرت دراسة (الرشايدة، 2014) التي أجريت حول تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الاجتماعي في مدينة الرمثا أن اللاجئين يؤثرون على الأمن الاقتصادي من حيث منافسة القوى العاملة المحلية، وارتفاع نسب التضخم،

والزيادة في أسعار الخدمات، كما ترتب على وجود اللاجئين مشكلات اجتماعية من قبيل التسول، ومشكلات أسرية وبشكل خاص الخلافات الزوجية، ويؤثر اللاجئون على الأمن البيئي من حيث ارتفاع مستويات التلوث واقتلاع الأشجار، ومن الناحية الصحية ثمة ضغط على المشافي والخدمات الصحية وتفشي الأمراض.

وحول تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن، أظهرت دراسة (البزايغة، 2012) أن استضافة آلاف اللاجئين العراقيين شكل مزيداً من الضغط على الموارد الشحيحة أصلاً في الأردن، وبشكل خاص المياه، والصحة، والطاقة، والتعليم؛ مما يتطلب زيادة في الإنفاق العام. بالإضافة إلى ذلك فإن المستثمرين العراقيين الذين دخلوا سوق العقار ينافسون الأردنيين ويضيقون عليهم. كما شكل العراقيون ضغطاً هائلاً على المدارس، والجامعات، والشقق السكنية، والأراضي، وزيادة أزمة المرور، والتلوث؛ فخلال الفترة من 2009–2011 سجل أكثر من (27) ألف طالب وطالبة في المدارس العامة وتم إعفاؤهم من الرسوم والكتب المدرسية بكلفة (208) ملايين دولار سنوياً، وخفضت رسوم العلاج للمرضى في المستشفيات العامة والمراكز الصحية.

إن هذه النتائج تبين بوضوح ما يثير العداء والاستياء لدى المواطنين، إن اللاجئين لا ينافسونهم في مواردهم فقط بل يغيرون شكل الواقع الذي يعيشونه؛ بما يعبر عن انتهاكات واعتداءات صريحة من منظورهم، وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات على المستوى العالمي؛ فقد عزي الصراع المتعلق بالهجرة في الولايات المتحدة، مثلاً، إلى نوعين من المخاوف التي ارتبطت بالمهاجرين؛ أولاً: التنافس على الموارد. ثانياً: التهديد الثقافي. أظهرت دراسة جوردان (Jordan, 2013) أن المخاوف المتعلقة بالفرص الواقعية والموارد والهوية الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في التأثير على الاتجاهات إزاء الهجرة، وبشكل خاص عندما تكون الهجرة غير قانونية. ولكن التأثير الأكبر كان للتهديد الواقعي للموارد. ومن هنا، فإن أي شكل من الإدارة لتخفيف العداء يجب أن يأخذ بعين الاعتبار نوع التهديد الذي تفرضه الهجرة.

وفي السياق ذاته، تساءل شورتل (Shortle, 2012): لماذا يميل الأمريكيون إلى تبني اتجاهات عدائية إزاء سياسات الهجرة، وبشكل خاص الهجرة غير القانونية؟ وكشفت الدراسة أن هناك مخاوف وتهديدات للهوية الأمريكية وراء هذا العداء؛ فالأفراد يشعرون بأن المهاجرين يقللون من قيمة الهوية الأمريكية، ولا يظهرون مودة وانتماء للمجتمع الأمريكي، وذلك من خلال موافقتهم على الاستمرار في البقاء داخل البلاد بشكل غير قانوني.

وفي المملكة المتحدة كشفت دراسة جينانيتو (Ginanetto, 2011) أن عدائية المجتمع المستضيف تظهر تنوعاً وتعقيداً في التحديات التي يواجهها اللاجئون في جلاسجو Glasgow؛ فهناك تهميش مقصود، وتحرش على أساس عرقي، وحرمان من السكن اللائق؛ ما يستلزم تطبيق سياسة تحمي اللاجئين من هذه التحديات، خاصة أن هناك نظرة سلبية يحملها المواطنون إزاء اللاجئين وتعد تحدياً إضافياً أمام أية سياسة تحاول الانفتاح على اللاجئين ودمجهم في المجتمع وتمكينهم من المساهمة في المناطق الحضرية على نحو خاص.

يميل اللاجئون عادة إلى الاعتماد على الخدمات والمساعدات التي تقدمها المجتمعات المستضيفة والجهات الداعمة، وذلك بسبب التقييدات التي تفرضها الدول على سوق العمل للتخفيف من حدة تعرض حقوق المواطنين للأذى، ولكن بعض اللاجئين يكافحون ويفرضون أنفسهم كقوة منتجة لما يتمتعون به من خصائص بعيداً عن رأس المال الاجتماعي والإنساني. ومن هذا المنطلق أظهرت دراسة جريس (Grace, 2013) فرقاً مهماً بين المواطنة القانونية Legal Citizenship والمواطنة الاجتماعية Social Citizenship؛ حيث إن بعض اللاجئين الصوماليين Somali Zigula في تانزانيا Tanzania كافحوا للوصول إلى الحقوق بواسطة السوق، واجتازوا أنواعاً مختلفة من الحقوق، بينما الأرامل والنساء اللواتي لديهن أطفال عدن إلى مخيمات اللجوء ذات البرامج الجندرية في تقديم الدعم والخدمات؛ فالمواطنة الاجتماعية تشير إلى الطرق التي يجتاز من خلالها الأفراد أنساقاً معقدة من الحقوق، وتمارس فيها القوة في عملية صناعة المواطن Citizen-Creating Process. ومن خلال الحياة اليومية يمكن الحصول على رؤية لترتيب مختلف الحقوق والخدمات التي تشكل المواطنة الاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى أنه من خلال الخلط بين المواطنة القانونية والمواطنة الاجتماعية فإن أجهزة المساعدة الإنسانية والدولة التانزانية فشلتا في إنتاج حل طويل المدى لاستقرار اللاجئين؛ الأمر الذي يعتبر من الاهتمامات المركزية لاستقرار المنطقة.

وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من اللاجئين يحظى بالمواطنة الاجتماعية، فإن معظم الدول المستضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار المواطنة الاجتماعية التي تستمد شرعيتها من المجتمع ذاته، ومن جدلية العلاقة بين خصائص اللاجئ ومهاراته، والمجتمع المستضيف. وهذا يعني أن انفتاح الدولة وسياساتها على اللاجئين لا يستلزم بالضرورة انفتاح المجتمع عليهم وتقبلهم. وتكشف دراسة الحالة التي أجراها سانج لي (Lee, 2014) حول العلاقة بين الحكومة المستضيفة ومنظمات

الإغاثة الدولية واللاجئين، من خلال حالة اللاجئين البورميين Burmese في مخيمات اللجوء في تايلاند، أن من المتغيرات المهمة التي تحكم العلاقة بين الحكومة المستضيفة ومؤسسات إغاثة اللاجئين واللاجئين أنفسهم – الأمن والاقتصاد؛ فعندما تكون قضايا الأمن هي المهيمنة، تكون اتجاهات الحكومة سلبية إزاء منظمات اللاجئين وكذلك إزاء اللاجئين أنفسهم؛ مما يقيد الخيارات المتاحة أمامهم، وبالمقابل، عندما تكون قضايا الاقتصاد هي المهيمنة تتخذ الحكومة موقفاً إيجابياً إزاء تلك المنظمات وكذلك اللاجئين؛ مما يحسن وضع اللاجئين من حيث الرفاه.

وهذا يعني أن الاعتبارات التي تتطلع إليها الحكومة ليست هي الاعتبارات نفسها التي يتطلع إليها المجتمع بالضرورة، فيما يتعلق بقضايا اللاجئين. ولكن بكل الأحوال، فإن الانفصال بين موقف المجتمع وموقف الحكومة إزاء قضية اللاجئين يبقي الأزمة قائمة ويعبر عن فشل صريح في إدارتها، وبشكل خاص إذا كانت المسألة تتعلق بالدول النامية؛ حيث لدى المواطنين ما يكفيهم من المعاناة قبل قدوم اللاجئين؛ مما يفاقم مشاعر الكراهية والعداء إزاءهم. وهذا ما كشفت عنه الدراسة التي أجراها ثوماس رايلي (Rily, 2007) حول اللاجئين في كل من تايلاند وسوريا باعتبارهما من الدول النامية. استقبلت تايلاند الكثير من اللاجئين من جارتها ميانمار Mynamar، وقد استقر اللاجئون على طول الحدود بين البلدين؛ مما شكل مصدر توتر بين البلدين خاصة أن هناك ناشطين سياسيين بين اللاجئين، وكذلك اعتبر المواطنون التايلانديون اللاجئين مصدر تهديد لأعمالهم ولأرضهم، كما تم استخدام اللاجئين ككبش فداء للمشكلات الاجتماعية في تايلاند مثل الجريمة، وإدمان المخدرات، والدعارة.

وقد استقبلت سوريا في الماضي الفلسطينيين، وكذلك استقبلت (1,2) مليون عراقي، وهؤلاء اللاجئون العراقيون كانوا من مختلف المستويات الاجتماعية بما في ذلك الأغنياء من الحكومة العراقية السابقة، ولكن – بوجه عام – عمل اللاجئون العراقيون على رفع الأسعار بشكل واضح، ووجد المواطنون السوريون أنفسهم بشكل مستمر في تنافس مع اللاجئين، بالإضافة إلى ذلك، اعتبر المواطنون السوريون أن توتراً طائفياً Sectarian سوف يدخل بلادهم من العراق.

إن ما يميز الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة أنها ركزت في أبعاد التروما على انتهاك استحقاقات المواطنة للمواطنين في المجتمع المستضيف مستفيدة من الأطر النظرية للتروما الثقافية، علماً بأنها لا تنظر إلى اللجوء بحد ذاته مشكلاً

للتروما بقدر ما تلقي المسؤولية على إدارة اللجوء من قبل الدولة. بالاضافة إلى ذلك فإن الدراسة الراهنة تقيس الأبعاد المختلفة للتروما التي يمكن أن تتعرض لها استحقاقات المواطنة الخدماتية، والاقتصادية، والأمنية.

## منهجية الدراسة:

### مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع أرباب الأسر الأردنيين (الشرق أردنيين)، الذين يقيمون في مدينتي المفرق والرمثا شمال الأردن؛ حيث الاكتظاظ الكبير باللاجئين السوريين، والعبء الأكبر الذي يقع على المواطن الأردني، ويقدر عدد اللاجئين في مدينة الرمثا بـ (134) ألفاً، وفي مدينة المفرق بـ (120) ألفاً (القدس العربي، 2013). بالإضافة إلى ذلك فإن معظم سكان هاتين المدينتين من ذوي الأصول الأردنية، ويعرفون أنفسهم من خلال الهوية الوطنية الأردنية.

### العينة:

تتألف عينة الدراسة من (400) رب أسرة شرق أردني؛ حيث يتحمل رب الأسرة (الرجل) – في غالب الأمر – عبء الإعالة. وقد سحبت العينة بالطريقة القصدية وفق شرطين أساسيين؛ الأول: أن لا يكون رب الأسرة من الأردنيين الذين يستفيدون مادياً من وجود اللاجئين عن طريق تشغيلهم، أوعن طريق تأجيرهم العقار. ثانياً: أن يكون من العائلات الشرق أردنية التي تعبر نفسها أصلاً ونسباً أردنية. لقد تم جمع البيانات من خلال زيارة المبحوثين في منازلهم، وفي أماكن عملهم (بشكل خاص المحال التجارية). استغرقت عملية جمع البيانات تسعة أشهر، وقام الباحث بتوزيع الأداة بنفسه، وتمت عملية تعبئة الاستبانة بحضوره، ولم تتم الاستعانة بمساعدي بحث. ولذلك كانت نسبة العائد من الاستبانات 100%.

### منهج الدراسة:

المنهج المستخدم لغايات هذه الدراسة هو المسح الاجتماعي Social Survey، وقد استخدم المسح بالعينة Sample Survey ونوع التصميم Design وصفي.

### أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استبانة مكونة من خمسة محاور – انظر المرفق (1) – تمثل بمجملها قياس المشاعر والأحكام العامة إزاء اللاجئين بالإضافة إلى

استحقاقات الهوية الوطنية. تضمن المحور الأول خصائص عينة الدراسة (المهنة، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، وعدد أفراد الأسرة). وتضمن المحور الثاني مشاعر الأردنيين إزاء اللجوء السوري في الأردن، وتألف من (9) تساؤلات. وتضمن المحور الثالث أحكاماً عامة حول اللاجئين وتألف من (6) تساؤلات. أما المحور الرابع فيجسد الأذى الذي لحق بالاستحقاق الخدماتي للهوية الوطنية الأردنية ويتألف من (7) تساؤلات. والمحور الخامس يجسد الأذى الذي لحق بالاستحقاق الاقتصادي ويتألف من (7) تساؤلات. والمحور السادس يجسد الأذى الذي لحق بالاستحقاق الأمني ويتألف من (7) تساؤلات.

**صدق الأداة:**

اعتمدت طريقة (اجتماع المحكمين) لقياس الصدق الظاهري؛ حيث عرضت الأداة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع، ومن ثم أجريت التعديلات اللازمة وفق ملاحظاتهم؛ حيث أضيفت مؤشرات وحذفت مؤشرات وأعيدت صياغة بعضها.

**ثبات الأداة:**

احتسب الثبات بطريقة كرونباخ ألفا، وكانت قيمة معامل الثبات للأداة ككل (0,83)، وهي قيمة مرتفعة ومقبولة لأغراض القياس؛ حيث يعتبر الثبات مقبولاً إذا زاد على (0,70). ومقاييس الثبات للأبعاد الفرعية للاستبانة على النحو الآتي:

**جدول (1)**
**معاملات ثبات الأبعاد الفرعية للاستبانة**

| الرقم | المجال | معامل كرونباخ ألفا |
|---|---|---|
| 1 | أحكام عامة حول اللاجئين السوريين | 0.80 |
| 2 | الاستحقاق الخدماتي | 0.79 |
| 3 | الاستحقاق الاقتصادي | 0.76 |
| 4 | الاستحقاق الأمني | 0.70 |
| **أعباء اللاجئين السوريين على المواطنين الأردنيين** | | **0.83** |

## المعالجة الإحصائية:

اعتمدت معالجة البيانات على البرنامج الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (spss)؛ حيث استخدمت عدة نماذج إحصائية شملت النماذج الوصفية البسيطة كالتوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتحليل خصائص العينة. واستخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل المشاعر والأحكام العامة إزاء اللاجئين بالإضافة إلى المحاور الأساسية في الدراسة، وهي استحقاقات الهوية الوطنية الأردنية. كما استخدم تحليل التباين ANOVA للكشف عن الفروق في الإجابة عن محاور الدراسة تبعاً لخصائص عينة الدراسة.

## تصحيح المقياس:

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (34) فقرة. وقد استخدم مقياس التدرج الثنائي (نعم، لا) لقياس المشاعر العامة إزاء اللاجئين السوريين. بينما استخدم مقياس ليكرت ذو التدرج الرباعي – لقياس السلوك وليس الاتجاه – بما يضمن توافق منطق الإجابة مع منطق السؤال المطروح فيما يتعلق بالأحكام العامة والاستحقاقات. وهو: موافق بشدة (أعطيت أربع درجات)، وموافق (3 درجات) وغير موافق (درجتان)، وغير موافق بشدة (درجة واحدة). ومن أجل الحكم على قيمة المتوسطات الحسابية اعتمد التصنيف الآتي: (1–2 ضعيف/ 2,1–3 متوسط/ 3,1–4 مرتفع).

## عرض النتائج ومناقشتها:

يبين جدول (2) أن معظم أفراد العينة هم من الطبقة الدنيا وفق مؤشرات الدخل والمهنة والمستوى التعليمي؛ حيث إنهم متقاعدون عسكريون أو موظفون في المؤسسات الحكومية أو لديهم مشاريع صغيرة من النوع البسيط كالدكاكين، وصناعة الألبان، والأدوات المنزلية وغيرها، وجزء من هؤلاء هم من المتقاعدين العسكريين أصلاً، ومنهم من يتقاضى دخله من التنمية الاجتماعية، ولذلك من الطبيعي أن يكون مستوى الدخل الشهري الصافي متدنياً؛ فكما تظهر البيانات أن (264) من أفراد العينة؛ أي 66%، دخلهم بين 201–500، خاصة أن جزءاً من هؤلاء – كما تبين للباحث – مستأجرون للسكن ولا يملكونه، كما أن المستوى التعليمي لدى معظمهم (221) هو دبلوم فأقل، وهذا يتفق مع تقاعد جزء منهم في

سن مبكرة والتوجه لإنشاء مشروع صغير، وكذلك عملهم في وظائف حكومية ذات داخل متدنٍّ. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد أفراد الأسرة لدى أكثر من نصفهم هو (6) فأكثر؛ فإن هذا يعد مؤشراً على ما يمكن أن يلقيه اللجوء السوري من عبء على هؤلاء المواطنين وغيرهم في سياق تراجع مستوى الخدمات وارتفاع الأسعار والمنافسة في المهن والأعمال.

**جدول (2)**
**توزيع عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية**

| المتغير | الفئة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| المهنة | مشروع خاص | 170 | 42.5 |
| | حكومية | 186 | 46.5 |
| | متقاعد | 44 | 11.0 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |
| المستوى التعليمي | دبلوم فما دون | 221 | 55.2 |
| | بكالوريوس | 179 | 44.8 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |
| الدخل الشهري | 200 دينار فما دون | 47 | 11.8 |
| | 201–500 دينار | 264 | 66.0 |
| | 501 دينار فأكثر | 89 | 22.3 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |
| عدد أفراد الأسرة | من 5 فما دون | 195 | 48.8 |
| | من 6 فأكثر | 205 | 51.3 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |

## جدول (3)
## المشاعر العامة لدى الأردنيين إزاء اللاجئين السوريين

| المتغير | الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| اللاجئون السوريون ضيوف مرحب بهم | نعم | 188 | 47.0 |
| | لا | 212 | 53.0 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |
| اللاجئون السوريون زادوا من معاناتنا الحياتية | نعم | 372 | 93.0 |
| | لا | 28 | 7.0 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |
| يتذمر الأردنيون بشكل مستمر بسبب قدوم اللاجئين السوريين | نعم | 336 | 84.0 |
| | لا | 64 | 16.0 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |
| أشعر بالارتياح لوجود اللاجئين السوريين في الأردن | نعم | 106 | 26.5 |
| | لا | 294 | 73.5 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |
| أشعر بالخوف من وجود اللاجئين السوريين في الأردن | نعم | 290 | 72.5 |
| | لا | 110 | 27.5 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |
| يشعر الأردنيون بمخاوف أمنية من وجود اللاجئين في الأردن | نعم | 334 | 83.5 |
| | لا | 66 | 16.5 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |
| يشعر الأردنيون بمخاوف اقتصادية من وجود اللاجئين في الأردن | نعم | 350 | 87.5 |
| | لا | 50 | 12.5 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |

**تابع/ جدول (3)**
**المشاعر العامة لدى الأردنيين إزاء اللاجئين السوريين**

| المتغير | الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| يشعر الأردنيون بالاستياء من تدني مستوى الخدمات بعد قدوم اللاجئين | نعم | 359 | 89.8 |
| | لا | 41 | 10.3 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |
| اللاجئون السوريون يشكلون تهديداً لمصالح الأردنيين | نعم | 344 | 86.0 |
| | لا | 56 | 14.0 |
| | المجموع | 400 | 100.0 |

يبدو من جدول (3) على نحو واضح تماماً أن أفراد العينة يمتلكون **مشاعر سلبية** إزاء اللجوء السوري إلى الأردن؛ حيث تظهر البيانات أن أكثر من 80% منهم في جميع الفقرات يعتبرون السوريين مصدر تهديد لمصالح الأردنيين وازدياد معاناتهم، وأن اللاجئين مصدر شعور بالخوف والاستياء من النواحي الأمنية، والخدماتية، والاقتصادية. إن هذه المشاعر ذات طبيعة وجودية واقعية؛ فقد شكلت من انعكاسات الواقع والخبرة المعيشة لدى المواطنين، وكما أظهرت دراسة (الوزني وآخرين، 2012) فإن الضغوطات قد ازدادت على المواطنين الأردنيين في فرص العمل، وفي الرعاية الصحية، والمياه، والتعليم، واضطراب الأمن الاجتماعي، وارتفاع الأسعار؛ الأمر الذي من شأنه تشكيل حالة التذمر، وعدم اعتبار اللاجئين السورين ضيوفاً مرحباً بهم. إن هذه المشاعر السلبية تعبر في حقيقتها عن ألم ومعاناة وجرح وجودي يتعلق بأولوية حقوق المواطنة أكثر مما يتعلق باللاجئين أنفسهم؛ فالسوريون كانوا دائماً محل ترحيب كأشقاء للأردنيين وبشكل خاص في مجتمع الدراسة (الرمثا، والمفرق) بحكم الجوار والقرابة والمصاهرة. وهذه الحالة تظهر الأساس الواقعي والمصلحي للمشاعر وطبيعة ارتباطها بالعلاقات والتفاعلات الاجتماعية.

**جدول (4)**
**طبيعة الأحكام العامة التي يمتلكها الأردنيون حول اللاجئين السوريين**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | السوريون أكثر دقة في إتقان الأعمال من الأردنيين | 2.39 | 0.97 | 2 | متوسطة |
| 2 | أثق بالسوريين أكثر من الأردنيين في الأعمال المختلفة | 2.01 | 0.91 | 6 | متوسطة |
| 3 | لدى الأردنيين من المهارات ما يتفوقون به على السوريين | 3.03 | 0.91 | 1 | مرتفعة |
| 4 | يمتلك السوريون خبرات أكثر من الأردنيين في إنجاز العمل | 2.32 | 0.96 | 3 | متوسطة |
| 5 | يسعدني جوار اللاجئين السوريين في المسكن | 2.03 | 0.95 | 5 | متوسطة |
| 6 | اللاجئون السوريون زودوا الأردنيين بخبرات جديدة | 2.31 | 0.91 | 4 | متوسطة |
| | **المتوسط العام** | **2.35** | **0.58** | | **متوسطة** |

يظهر جدول (4) أن المتوسط العام لطبيعة الأحكام التي يمتلكها الأردنيون حول اللاجئين السوريين هو (2,35) وبدرجة متوسطة، وهذه النتيجة، مع الأخذ بعين الاعتبار البيانات المجدولة، تتيح القول: إن هناك انقلاباً وتحولاً عميقاً في طبيعة الأحكام القيمية التي يمتلكها الأردنيون حول السوريين؛ فكما هو واضح يؤكد أفراد العينة أن الأردنيين أكثر مهارة من السوريين (رتبة 1 وبدرجة مرتفعة). وفي الوقت نفسه يؤكدون عدم ثقتهم بالسوريين أكثر من الأردنيين، ومن المفارقات المهمة أنهم لا يسعدون بجوار السوريين، وهذا الشعور يمثل منطلقاً وقاعدة للأحكام العامة بمختلف أشكالها. هذه النتيجة تخالف ما اعتاد المجتمع الأردني عليه في انطباعاته وأحكامه حول السوريين قبل اللجوء؛ فالسوريون تاريخياً، بالنسبة إلى الأردنيين، مهرة في الأعمال والصناعات، وثقات في العلاقات، ويتميزون بحسن الجوار. وهذا ما دفع الكثير من أصحاب الأعمال إلى تشغيلهم، مع استغلال ظرفهم، وهذا ما أكده التقرير الذي أعدته (زعرور، 2013). بالإضافة إلى ذلك تتدعم هذه النتيجة على نحو واضح من خلال البنود العكسية (1، 2، 4، 6) التي تظهر مستويات

متدنية لموافقة المبحوثين على امتلاك السوريين خبرات عملية أكثر من الأردنيين أنهم يزودون الأردنيين بخبرات جديدة، بالإضافة إلى وهن الثقة بالسوريين، وعدم اعتبارهم أكثر دقة من الأردنيين في إتقان الأعمال. وحقيقة الأمر أن هذا التحول تشكل لدى معظم الأردنيين الذين لم يحققوا فائدة، بل تضرروا، من اللجوء السوري. وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الأحكام اعتباطية، وتمثل ردة فعل للواقع المعيش، فإنها تمثل حقيقة بالنسبة إلى هؤلاء الذين قد أوذوا.

**جدول (5)**
**تنشيط الاستحقاق الخدماتي للهوية الوطنية الأردنية**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | اللاجئون يؤذون حقوق الأردنيين في تلقيهم الخدمات العامة | 3.41 | 0.71 | 5 | مرتفعة |
| 2 | اللاجئون ينتهكون حق الأردنيين في الخدمات التي تقدمها المشافي والمراكز الصحية العامة | 3.68 | 0.55 | 1 | مرتفعة |
| 3 | قدوم اللاجئين السوريين أدى إلى تفاقم مشكلة المياه الصالحة للشرب | 3.57 | 0.68 | 2 | مرتفعة |
| 4 | يجب عدم مساواة اللاجئين السوريين بالأردنيين في الحصول على الخدمات العامة | 3.48 | 0.76 | 4 | مرتفعة |
| 5 | لم يؤد وجود السوريين إلى الازدحام في المرافق العامة | 1.99 | 0.99 | 7 | منخفضة |
| 6 | يؤلمني أن الأردنيين لا يحظون بخدمات متميزة عن اللاجئين | 3.56 | 0.65 | 3 | مرتفعة |
| 7 | اللاجئون يؤذون حق الأردنيين في الخدمات التعليمية | 3.41 | 0.76 | 5 | مرتفعة |
| **المتوسط العام** | | **3.30** | **0.40** | | مرتفعة |

يظهر من جدول (5) أن المتوسط العام لإجابات المبحوثين هو (3,30)، وبدرجة تقييم مرتفعة، وهذا يعني أن اللجوء السوري قد عمل على تنشيط استحقاق الهوية الوطنية المتعلق بالخدمات العامة كالماء والرعاية الصحية والعلاج

والكهرباء والتعليم. ويتضح أن جميع الفقرات التي تتجه نحو إظهار انتهاك حق الأردنيين من قبل اللاجئين قد حظيت بدرجات تقييم مرتفعة، وكانت في المرتبة الأولى الحق في الخدمات التي تقدمها المشافي والمراكز الصحية العامة. وهذه النتيجة تتفق مع ما أكده محافظ مدينة إربد في اجتماعه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن نسبة إشغال المستشفيات في المحافظة بلغت 100% وأن المحافظة باتت بحاجة إلى أربعة مستشفيات إضافية وثمانية مراكز صحية شاملة. (انظر: زعرور، 2014) وبالمقابل، فإن الفقرة التي حظيت بدرجة تقييم منخفضة (الفقرة الخامسة) هي التي تظهر نفي ارتباط الازدحام في المرافق العامة بوجود اللاجئين، وهذه النتيجة العكسية تعبر عن وعي المواطنين وإدراكهم لازدحام المرافق العامة بوجود اللاجئين؛ أي تثبت أن وجود السوريين أدى إلى ازدحام المرافق العامة. وفي حقيقة الأمر فإن جميع الخدمات العامة قد شهدت ضغطاً هائلاً وتضاءلت حصة المواطنين منها؛ مما دفعهم إلى التساؤل عن أحقيتهم في هذه الخدمات. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي أكدت تأثير اللاجئين على الخدمات، واستياء المواطنين وتذمرهم من هذه الحالة (انظر: الرشايدة، 2014، والبزايعة، 2012، Rily, 2007).

يتضح من جدول (6) أن المتوسط العام بلغ (3,22) وبدرجة تقييم مرتفعة، وجميع الفقرات المبينة في الجدول حصلت على درجة تقييم مرتفعة، باستثناء الفقرة التي تدعو إلى مساواة اللاجئين مع الأردنيين في فرص العمل، فقد حظيت بدرجة تقييم منخفضة، وهذا يعني ضمناً أن المواطنين يؤكدون أولوية الأردنيين وضرورة تميزهم في فرص العمل. إن هذه النتيجة تبين وعي المواطنين الأردنيين بانتهاك حقوقهم الاقتصادية بفعل اللجوء السوري؛ وكان في المرتبة الأولى ارتفاع إيجار البيوت والمساكن المستأجرة، وفي المرتبة الثانية فرص العمل المتاحة، كما أكد المواطنون تضييق اللاجئين موارد رزقهم وارتفاع الأسعار وتضرر مصالحهم الاقتصادية بوجه عام، وهذا كله يتوافق مع تأييدهم عدم تشغيل اللاجئين. وهذه النتيجة تتفق مع ما أظهرته الدراسات السابقة والتقارير؛ حيث أكدت الدراسات السابقة أنه ضاع على الأردنيين ما يقارب من (38) ألف فرصة عمل نتيجة اللجوء السوري. وارتفعت أسعار المساكن إلى الضعف (زعرور، 2014، والوزني وآخرون، 2012، والرشايدة، 2014، والبزايغة، 2012، Rily, 2007). لقد وجد الأردنيون أنفسهم أمام أزمة حقيقية عندما تضاءلت فرص العمل ولم يجدوا سكناً يؤويهم بسعر

يناسب دخلهم، ومما أثار الأردنيين إزاء هذه المسألة أنهم وجدوا السوريين أحياناً في وضع مادي أفضل منهم لما يتقاضونه من معونات من جهات مختلفة؛ مما يمكنهم من دفع بدل الإيجار المرتفع، وهذا الوضع كان له الأثر الكبير في تظاهر الأردنيين ومطالبتهم بترحيل السوريين (انظر: سرايا، 2014). وأكثر ما يدل على تناقضات الوضع وإجحافه، واغتراب المواطنين في بلدهم أنهم رفعوا لافتات مكتوباً عليها "مخيم النازحين الأردنيين".

**جدول (6)**
**تنشيط الاستحقاق الاقتصادي للهوية الوطنية الأردنية**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | قدوم اللاجئين ألحق الضرر بفرص العمل المتاحة للأردنيين | 3.52 | 0.70 | 2 | مرتفعة |
| 2 | قدوم اللاجئين أدى إلى رفع إيجار البيوت والمساكن المستأجرة | 3.73 | 0.56 | 1 | مرتفعة |
| 3 | اللاجئون السوريون يضيقون على الأردنيين موارد رزقهم | 3.45 | 0.76 | 3 | مرتفعة |
| 4 | تضررت المصالح الاقتصادية للأردنيين بشكل كبير بعد قدوم اللاجئين | 3.27 | 0.83 | 6 | مرتفعة |
| 5 | أشجع سياسة الدولة الأردنية بعدم تشغيل السوريين | 3.31 | 0.95 | 5 | مرتفعة |
| 6 | ارتفاع الأسعار بعد قدوم اللاجئين ألحق الأذى بالكثير من العائلات الأردنية | 3.44 | 0.84 | 4 | مرتفعة |
| 7 | لابد من مساواة اللاجئين السوريين مع الأردنيين في فرص العمل | 1.85 | 1.03 | 7 | منخفضة |
| **المتوسط العام** | | **3.22** | **0.44** | | **مرتفعة** |

**جدول (7)**
**تنشيط الاستحقاق الأمني للهوية الوطنية الأردنية**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | اللاجئون السوريون يهددون أمن الأردنيين | 3.28 | 0.78 | 4 | مرتفعة |
| 2 | أحدث اللاجئون اضطراباً كبيراً في الحياة العامة | 3.33 | 0.70 | 2 | مرتفعة |
| 3 | تفاقمت مخاوف الأردنيين المختلفة بعد قدوم اللاجئين | 3.32 | 0.66 | 3 | مرتفعة |
| 4 | أصبح تقاليد المجتمع الأردني مهددة من قبل اللاجئين | 3.10 | 0.83 | 6 | مرتفعة |
| 5 | اللاجئون لا يحترمون تقاليد المجتمع الأردني وقوانينه | 3.02 | 0.86 | 7 | مرتفعة |
| 6 | قدوم اللاجئين السوريين أنتج مشكلات أخلاقية لم نكن نألفها من قبل | 3.34 | 0.76 | 1 | مرتفعة |
| 7 | وجود اللاجئين زعزع استقرار الأردنيين بشكل واضح | 3.20 | 0.81 | 5 | مرتفعة |
| **المتوسط العام** | | **3.23** | **0.58** | | **مرتفعة** |

يظهر جدول (7) أن المتوسط الحسابي الكلي للفقرات بلغ (3,23) وبدرجة تقييم مرتفعة، وكذلك الأمر بالنسبة لجميع الفقرات، وهذا يدل على أن اللاجئين قد أحدثوا اضطراباً أمنياً وزعزعة في الاستقرار الاجتماعي للمواطنين الأردنيين. وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة الاستطلاعية التي أشارت إلى وجود مناطق توصف بـ (السوداء)؛ نظراً لتكدس اللاجئين السوريين فيها والمشكلات الاجتماعية التي ترتبت على وجودهم. (انظر: الدستور، 4 نيسان، 2014)، كما تتفق هذه النتيجة مع تصريحات محافظ مدينة إربد بأن القضايا الأمنية قد ارتفعت بنسبة (8%) بعد قدوم اللاجئين السوريين. (انظر: رنا زعرور، 2014)، وتتفق هذه النتيجة كذلك مع ما توصلت إليه دراسة (الرشايدة، 2014) حول تفاقم مشكلة التسول. بالإضافة إلى ما صرح به رئيس الوزراء الأردني حول تفاقم مشكلة عمالة الأطفال، وبشكل خاص الذين يعملون في الشوارع. (انظر: رأي اليوم، 2014)، وعلى الرغم من أن الغرباء

تحسب عليهم أفعالهم بدقة، فإن دخول إعداد كبيرة من اللاجئين السوريين يترتب عليه بالضرورة، كما يظهر من الجدول، مشكلات أخلاقية، وانتهاكات قيمية؛ الأمر الذي يزيد من حجم المخاوف لدى المواطنين. وفي العادة فإن ما يمكن أن يقبل من المواطنين أنفسهم فيما يتعلق بالأمن والاستقرار قد لا يقبل من اللاجئ. ومن هنا يمكن القول إن اللاجئين زادوا حجم المشكلات الأمنية أكثر مما أنتجوا مشكلات أمنية جديدة.

**جدول (8)**
**نتائج قيم (f) للكشف عن الفروق في طبيعة الأحكام العامة التي يمتلكها الأردنيون حول اللاجئين السوريين والتي تعزى للمتغيرات (المهنة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة)**

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | F | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| المهنة | 0.613 | 3 | 0.204 | 0.611 | 0.608 |
| المستوى التعليمي | 0.868 | 2 | 0.434 | 1.298 | 0.274 |
| الدخل الشهري | 1.996 | 2 | 0.998 | 2.986 | 0.052 |
| عدد أفراد الأسرة | 344ئ1 | 1 | 1.344 | 4.020 | 0.046 |
| الخطأ | 130.719 | 391 | 0.334 | | |
| المجموع المصحح | 136.111 | 399 | | | |

يظهر من جدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leqslant 0,05$) في طبيعة الأحكام العامة التي يمتلكها الأردنيون حول اللاجئين السوريين تبعاً لمتغيري(المهنة، والمستوى التعليمي)؛ حيث لم تصل قيمة (f) إلى مستوى الدلالة الإحصائية (0,05)، بينما كانت الفروق تبعاً لمتغيري (الدخل الشهري، وعدد أفراد الأسرة). وللكشف عن مواقع الفروق طبق اختبار شيفيه (Scheffe) وتبين أن الفروق لصالح (200 دينار فما دون بالنسبة للدخل)، ولصالح (6 أفراد فأكثر) بالنسبة لعدد أفراد الأسرة. وهذه النتيجة منطقية؛ حيث إنه كلما قل الدخل وزاد عدد أفراد الأسرة ازداد العبء، وازدادت المعاناة، ومن ثم تكون الأحكام القيمية السلبية أكثر حدة.

**جدول (9)**
**نتائج قيم (f) للكشف عن الفروق في تنشيط الاستحقاق الخدماتي للهوية الوطنية الأردنية تبعاً لمتغيرات الدراسة**

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | F | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| المهنة | 0.750 | 3 | 0.250 | 1.654 | 0.177 |
| المستوى التعليمي | 1.820 | 2 | 0.910 | 6.020 | 0.003 |
| الدخل الشهري | 0.384 | 2 | 0.192 | 1.271 | 0.282 |
| عدد أفراد الأسرة | 1.523 | 1 | 1.523 | 10.077 | 0.002 |
| الخطأ | 59.109 | 391 | 0.151 | | |
| المجموع المصحح | 63.703 | 399 | | | |

يظهر من جدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) تبعاً لمتغيري (المهنة، والدخل الشهري)، بينما توجد فروق تعزى لمتغيري (المستوى التعليمي، وعدد أفراد الأسرة). وللكشف عن مواقع الفروق طبق اختبار شيفيه، وتبين أن الفروق لصالح من يحملون شهادة (البكالوريوس) فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، ولصالح (6 أفراد فأكثر) بالنسبة إلى عدد أفراد الأسرة. إن المستوى التعليمي المرتفع يرفع التوقعات حول تحصيل الحقوق بشكل أكبر، والزيادة في عدد أفراد الأسرة ترفع مستوى الحاجة إلى تلقي الخدمات.

**جدول (10)**
**نتائج قيم (f) للكشف عن الفروق في تنشيط الاستحقاق الاقتصادي للهوية الوطنية الأردنية تبعاً لمتغيرات الدراسة**

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | F | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| المهنة | 1.929 | 3 | 0.643 | 3.348 | 0.019 |
| المستوى التعليمي | 0.678 | 2 | 0.339 | 1.766 | 0.172 |
| الدخل الشهري | 0.618 | 2 | 0.309 | 1.608 | 0.202 |
| عدد أفراد الأسرة | 0.032 | 1 | 0.032 | 0.168 | 0.682 |

**تابع / جدول (10)**
**نتائج قيم (f) للكشف عن الفروق في تنشيط الاستحقاق الاقتصادي للهوية الوطنية الأردنية تبعاً لمتغيرات الدراسة**

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | F | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| الخطأ | 75.099 | 391 | 0.19 | | |
| المجموع المصحح | 78.061 | 399 | | | |

يظهر من جدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيرات (المستوى التعليمي، الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة). في حين يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير (المهنة)، وللكشف عن مواقع الفروق طبق اختبار شيفيه، وتبين أنها لصالح (المشروع الخاص). ولعل أصحاب المشاريع الخاصة البسيطة هم الأكثر تضرراً من العمالة السورية ومنافستها في سوق العمل، مقارنة بأصحاب الوظائف الحكومية الذين يتقاضون راتباً ثابتاً لا يخضع لمضاربات السوق.

**جدول (11)**
**نتائج قيم (f) للكشف عن الفروق في تنشيط الاستحقاق الأمني للهوية الوطنية الأردنية تبعاً لمتغيرات الدراسة**

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | F | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| المهنة | 3.851 | 3 | 1.284 | 3.922 | 0.009 |
| المستوى التعليمي | 0.184 | 2 | 0.092 | 0.281 | 0.755 |
| الدخل الشهري | 0.415 | 2 | 0.208 | 0.634 | 0.531 |
| عدد أفراد الأسرة | 0.007 | 1 | 0.007 | 0.022 | 0.881 |
| الخطأ | 127.979 | 391 | 0.32 | | |
| المجموع المصحح | 132.155 | 399 | | | |

يظهر من جدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة تعزى لمتغيرات (المستوى التعليمي، الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة)، بينما تظهر الفروق تبعاً لمتغير

(المهنة)، وبعد تطبيق اختبار شيفيه تبين أن الفروق تتجه لصالح (المشروع الخاص). وهذه النتيجة مكملة لنتيجة الجدول السابق: تتفاقم المخاوف لدى هذه الفئة أكثر من أصحاب الوظائف الحكومية ويتعرضون لتهديد أكبر في ظل اللجوء السوري؛ الأمر الذي يزيد من نشاط الاستحقاق الأمني لديهم.

## خاتمة واستنتاجات عامة:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الأعباء التي ألقاها اللجوء السوري على المواطنين الأردنيين في تنشيط استحقاقات الهوية الوطنية الأردنية، وقد استندت الدراسة إلى نظرية التروما الثقافية في اشتقاق الأضرار التي لحقت بالاستحقاقات المتعلقة بالهوية الوطنية؛ حيث اشتقت ثلاثة استحقاقات، مثلت ركيزة القياس التي استندت إليها أداة الدراسة، بالإضافة إلى المشاعر والأحكام المرتبطة بجرح الهوية الوطنية، وهذه الاستحقاقات هي: أولاً – الاستحقاق الخدماتي الذي تمثل جرحه بتقلص حجم الخدمات التي يتلقاها المواطن الأردني بالإضافة إلى صعوبة الحصول عليها. ثانياً – الاستحقاق الاقتصادي: وتجسد جرحه في اختزال فرص العمل وغلاء المعيشة بوجه عام. ثالثاً – الاستحقاق الأمني، وتمثل جرحه في تفاقم المشكلات الاجتماعية وانتهاك قيم المجتمع وأخلاقياته.

وقد أظهرت الدراسة أن الأردنيين يمتلكون مشاعر سلبية إزاء اللجوء السوري، وهذه المشاعر تعكس معاناة الأردنيين وتذمرهم وتخوفهم من اللجوء السوري أمنياً واقتصادياً وخدماتياً، وكانت هذه السلبية في المشاعر واضحة تماماً؛ حيث إن أكثر من 80% من أفراد العينة أكدوا وجودها. كما بينت الدراسة أن هناك تحولاً عميقاً في الأحكام القيمية التي يمتلكها الأردنيون عن اللاجئين السوريين؛ حيث أظهرت إجابات المبحوثين عدم تأكيد الأردنيين امتلاك السوريين ما يتفوقون به على الأردنيين من خصائص تتعلق بإتقان العمل والإخلاص فيه والثقة والخبرة والمهارة، بل أكدت أن الأردنيين يمتلكون من المهارة ما يتفوقون به على السوريين، وهذا عكس التصورات والأحكام التي كان يحملها الأردنيون قبل اللجوء السوري، ويأتي هذا التحول في المشاعر والأحكام نتيجة الأذى الذي لحق بالمصالح المعيشية للأردنيين وتضررها بعد اللجوء السوري، التي كانت أصلاً في حالة سيئة.

بالإضافة إلى ما تقدم، أظهرت الدراسة أن الضرر الذي لحق بمعيشة الأردنيين قد نشط الاستحقاقات التي ترتكز عليها الهوية الأردنية، وهي – بطبيعة الحال –

استحقاقات متضررة من اللجوء السوري، وقد أظهرت إجابات المبحوثين قيماً مرتفعة؛ مما يدل على وضوح الضرر والمعاناة؛ حيث تمثل الضرر الذي لحق بالاستحقاق الخدماتي في الضغط على المشافي والمراكز الصحية العامة، وتفاقم مشكلة المياه، والازدحام، وقد أكد المبحوثون أن اللاجئين السوريين يؤذون حقوق الأردنيين في الخدمات العامة، وأن الأردنيين ليس لهم أي تميز على أساس الهوية فيما يتعلق بالخدمات. كما أظهرت الدراسة أن الأذى الذي لحق بالاستحقاق الاقتصادي قد عمل على تنشيطه من خلال تقلص فرص العمل المتاحة، وارتفاع أسعار المساكن المستأجرة، وكذلك أسعار السلع والخدمات، وأكد المبحوثون أن مصالحهم الاقتصادية قد تضررت بفعل اللجوء السوري. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستحقاق الأمني؛ حيث أظهرت الدراسة أن إجابات المبحوثين تؤكد أن اللاجئين السوريين أحدثوا اضطراباً في الحياة العامة، وعملوا على زعزعة الاستقرار، وتفاقمت المشكلات الأخلاقية، وتزايدت المخاوف.

إن هذه النتائج تؤكد بشكل علمي ما يتضمنه خطاب الحياة اليومية في المجتمع الأردني حول اللجوء السوري، وبشكل خاص، في المناطق التي تشهد كثافة عالية من اللاجئين السوريين. وهذا يعني، وفق طروحات نظرية التروما الثقافية، أن الأردنيين يدركون الأضرار التي وقعت عليهم بموجب اللجوء السوري، ويظهرونها كذلك باعتبارها جارحة، وذات دلالات سلبية فيما يتعلق بالهوية الوطنية. إن تذمر المواطنين وتعبيرهم عن استيائهم يأتي نتيجة انتهاك اللجوء لحقوقهم، وهذه الحقوق تقع في صميم الهوية الوطنية التي يعرف الناس أنفسهم من خلالها، ويدركون استحقاقاتهم على أساسها. ومن هنا، فإن الاستحقاق الوطني يقتضي التميز على أساس الهوية، وهذا ما يريده المواطنون الأردنيون فعلاً، وليس حرمان اللاجئين أو عدم استضافتهم. ولكن اللاجئين السوريين في واجهة الموقف الاجتماعي والاقتصادي؛ الأمر الذي يجعلهم شماعة تعلق عليها المعاناة سواء كانت واقعية أم مبالغاً بها.

إن نشاط استحقاقات الهوية الوطنية جاء باستمرار من خلال محرضات تتعلق باللجوء، سواء تعلق الأمر بالأقليات، أم باللاجئين الفلسطينيين، أم باللاجئين العراقيين، أم باللاجئين السوريين، وذلك عندما لم تتخذ الدولة الأردنية مواقف مساندة للمواطنين تميزهم من خلالها عن الموقف السياسي للدولة إزاء اللاجئين الذي يعد إيجابياً ويعبر عن نزعة أخلاقية، ولكن المنظور التكاملي الذي يجمع بين

حقوق اللاجئين وحقوق المواطنين بالغ الأهمية؛ حيث يجنب الدولة الدخول في مأزق المواجهة مع استحقاقات المواطنين. إن الوضع المعيشي للمواطنين الأردنيين – بوجه عام – صعب ومترد، قبل اللجوء السوري وعندما تدفق اللاجئون بصورة مكثفة ازداد الوضع صعوبة. ووفق نظرية التروما؛ فإن هذه الحالة تجعل المواطنين الأردنيين عاجزين عن اتخاذ موقف أخلاقي والاعتراف بمعاناة السوريين، بل تجعلهم يعتبرون السوريين مصدراً لمعاناتهم؛ فالمسألة تتعلق بتنظيم الدولة لعملية اللجوء وإدارتها، وتنظيم العلاقة بين اللاجئين والمواطنين في المجال العام، خاصة أن المواطنين يعتبرون أنفسهم أوصياء على وطنهم وسياقاته المختلفة، وأحق بموارده من غيرهم، ويزداد هذا الاعتبار عندما تكون الموارد محدودة، وعدد اللاجئين كبيراً.

إن مشاعر الوصاية على الوطن، وإدراك الأحقية المرتبطة بالهوية الوطنية مسألة شرعية بالنسبة للمواطنين، وهذه المشاعر والمدركات تعمل في الوقت نفسه على تعميق الاغتراب لدى المواطنين وتزيد من استيائهم وامتعاضهم عندما تنتهك حقوق الهوية الوطنية وتتعرض للخطر دون تدخل وقائي أو إصلاحي من قبل الدولة. ومن هنا، فإن وصف المواطنين الأردنيين أنفسهم باللاجئين هو تعبير عن مشاعر الاستياء والاغتراب، وتعبير عن إدراك الإنهاك الذي تتعرض له هويتهم الوطنية واستحقاقاتها.

## المراجع:


ألسون وولف، ورث والاس. (2010). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية**، ترجمة: محمد الحوراني، عمان: الأردن: دار مجدلاوي.

أمين مهنا. (1989). **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**. عمان: الدار العربية.

خالد الوزني وآخرون. (2012). **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عمان، الأردن.

خليل البزايغة. (2012). تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن (2003–2011)، رسالة جامعية منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

**الدستور**. (2013). اللجوء السوري يفرض تحدياته على البنى التحتية وقطاع الخدمات في محافظات الشمال.

**رأي اليوم**. (2014). رئيس الوزراء الأردني يستعرض آثار اللجوء السوري على بلاده.

رنا زعرور. (2013). تذمر في الأردن من اللاجئين السوريين: عمالة منافسة وموارد غير كافية، **شباب**، 9/6.

رهام فاخوري. (2013). المفوضية: عدد اللاجئين العراقيين في المملكة 451,700 ألف لاجئ، **الرأي**، 1/1.

سحر الرشايدة. (2014). تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الاجتماعي في مدينة الرمثا/ الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

**سرايا**. (2014). الطفيلة: البدء بترحيل سوريين بعد اعتداء على مواطن خلال مشاجرة، 21/9.

**سرايا**. (2014). المفرق تطالب بترحيل اللاجئين السوريين المخالفين إلى الزعتري، 24/1.

**السياسي**. (2014). 100ألف طالب أردني يقابلهم 32 ألف سوري في مدارس المفرق، 11 تشرين الثاني/نوفمبر.

صهيب التل. (2014). جلسة في إربد تناقش أثر أزمة اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة، **الدستور**، 30يناير/كانون الثاني.

فهد الخيطان. (2014). فوضى اللاجئين في الأردن، **الغد**، 18/10.

**القدس العربي**. (2013). تزايد أعداد اللاجئين السوريين في الأردن يستفز مواطنيه، 17/4.

محمد حفندوقة. (1985). **الشركس: أصلهم، تاريخهم، عاداتهم، تقاليدهم، هجرتهم إلى الأردن**، عمان: مطبعة رفيدي.

وهيب الشاعر. (2004). **الأردن إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Alexander, J. (2004). Toward a theory of cultural trauma., In, Jeffry Alexander,Ron Eyreman,Bernhard Glesen,Neil Smelser, *Cultural trauma and collective identity*, PIOTR.SzTOMPKA. University of California Press.

Arthur, N. (1998). *National trauma and collective memory: Major events in the American Century*, Armouk, N.Y: M.F. Sharpe.

Barker, F. (2007). Redefining the nation: Sub-State nationalism and the political Challenges of Immigrant Integration, proQuest, LLC: UMI 3285442.

Barreto, M. (2007). *The role of Latino candidates in mobilizing Latino candidates*, In Radolfo Espino,David Leal, and Kenneth Meir(Eds),Latino Politics, University of Virginia Press.

Calavita, K. (1996). The New politics of immigration balanced-budjet conservatism and symbolism of proposition 187, *Social Problems,* 3, 43, 284-305.

Chambers, R. (1986). Hidden losers? the impact of rural refugees programs on poorer hosts. *International Migration Review*245, 20-263.

Cox, B. (2013). *Reactions toward immigrants and immigration policy in America: A competitive clash over identity or resources?* ProQuest LLC: UMI 1533389.

Crispm, J. (2002). *No solutions in sight: The problems of protracted refugee situations in Africa*. The Center for Comparative Immigration Studies.San Diego: University of California.

Eyreman, R. (2001). *Cultural trauma slavery and the formation of Afrecan identity*, Cambridge, UK: Cambridge University Press.

GINANETTO. (2011). Strangers in the City: Addressing challenges to the protection,

housing and settlement of refugees, *International Journal of Housing Policy*, 285, 3, 11-303.

Grace, B. (2013). *Rights of refuge, Rights of war, Social citizenship after refugee resettlement*, proQuest. LLC: UMI 3587808.

Hainmuller, J., & Michael, J. (2010). Attitudes Toward Highly Skilled and Low Skilled Immigration: Evidence From a Survey Experiment, *American Political Science Review*, 61, 104-84.

Higson-Smith, C. (2002). *Supporting communities affected by violence*, Oxford, UK: Oxfam.

Hopkins, D. (2010). Politicized Places: Explaining where and when immigrants provoke local opposition, *American Political Science Review*1, 10, 40-60.

Hussan, B., & Stamm, B. (2003). *Pakistan Development Plans and Rural Poor*. Paper Presented at the Meeting of the International Society for Traumatic Stress Studies, Chicago, II.

Lee, S. (2014). Security, Economy and the modes of refugees livelihood pursuit: Focus on Karen refugees in Thailand, *Asian Studies Review*, 461, 3, 38-479.

London, Sage.

Olzak, S. (1992). *The Dynamics of ethnic competition and conflict*, Stanford: Stanford University Press.

Petschauer, P., & Isaenko, A. (2002). Finding the Middle Ground: Practical and theoretical Center Between Ethnic Ideal and Extreme Behaviors. *Mind and Human Interaction*, 52, 12-74.

Riley, T. (2007). *Refugees in developing countries: A growing problem*. proQuest LLC, UMI 1452098.

Shortle, A. (2012). *Threatened American identity and hostile immigration attitudes in the United States*, proQuest LLC: UMI3528995.

Stam, B., Nicolas,V., Stamm, H., & Smith, C. (2003). Considering a Theory of cultural trauma and loss, *Journal of Loss and Trauma*, 9, 89-111.

White, R. (1991). *The Middle ground: Indains, Empires and republics in the Great Lakes Region* 1650-1815, New York: Cambridge University Press.

قدم في: يناير 2015

أجيز في: يناير 2016